نظرية ((قطرب)) الصوتية ومواقف اللغويين والنحويين منها

Qutrub`s Phonetic theory and the position of linguistics and grammarians towards it

د. سهام كاظم النجم / كلية الأداب / جامعة الكوفة

ملخص البحث

تعدّ نظرية قطرب من الموضوعات المهمة في الظواهر الصوتية التي ينبغي الوقوف عندها ودراستها والتعرّف على الرأي الخاص الذي انفرد به (قطرب) من بين القدماء وهو ان لا قيمة للعامل في الأثر الاعرابي وان الحركات قد كانت بأثر صوتي جيء بها لتخفف من الثقل الناشئ من اسكان الحروف فيقول : ((إنما اعربت العرب كلامها لأن الإسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف . فلو جعلوا وصله بالسكون ايضا لكان يلزمه السكون في الوقف والوصل ، وكانوا يبطئون عند الادراج فلما وصلوا وامكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للسكون ليعتدل الكلام)) .وهذا الرأي أصبح مثاراً لآراء الباحثين اللغويين والنحويين وهذا ما تضمنه البحث .وأرى ان رأي (قطرب) وجيها من الناحية الصوتية، لأنه يحقق التوازن بين السكون والحركة في النطق العربي إلا انه لا يعوّل عليه من الناحية النحوية، لأننا مع النحويين القدماء الذين كانوا يميلون إلى كون القاعدة مضطردة، لفهم القرآن الكريم وفهم النصوص بشكل يحفظ للغة هدفها .

Abstrac

Qutrub`s theory is regarded as one of the important subjects in the phonetic phenomena . It is worth considering and studying .It is quite significant to know Qutrub`s unique opinion among other ancient scholars . He asserted that there is no value for the diacritics in the parsing impact , and that diacritics were brought phonetically to lessen the difficulty , which arises from diacritics free letters . So, we say that the Arabs parsed their speech because the noun needs quiescence to have a pause (diacritics free) . I f they had made its connection by quiescence , they should have quiescence in pause and connection . They were slowing down when there was inclusion .This opinion has become a point of argument among the linguistics and grammarian scholars. I think that Qutrub`s view is phonetically reason able because it achieves a balance between quiescence and vowel in the Arabic articulation , Nevertheless, it is grammatically unreliable because we agree with the ancient grammarians who declined to the idea that the rule is constant to understand the holy Kuran`s and comprehend the texts in a way maintains the language purpose.

المقدمة

تعدّ نظرية قطرب من الموضوعات المهمة في الظواهر الصوتية التي ينبغي الوقوف عندها ودراستها للتعرّف على الرأي الخاص الذي انفرد به (قطرب) (1) من بين القدماء وهو أن لا قيمة للعامل في الأثر الإعرابي وان الحركات قد كانت بأثر صوتي جيء بها لتُخفّف من الثقل الناشئ من اسكان الحروف . فيقول :.((وإنما أعربَتْ العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، وكانوا يبطئون عند الادراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام)) (2) .وبذا فإن (قطرباً) خرج على ما كان عليه النحاة ولا سيّما أستاذه سيبويه الذي عدّ الحركات الإعرابية أثراً للعامل ولها قيمة دلالية . فهو يرى أن المتكلم يعمد إلى الحركة الإعرابية عندما يصعب عليه التسكين في الوصل ، ولعل لهذا الرأي الذي ذهب إليه (قطرب) بعض الجذور في ما قاله (الخليل أبن أحمد الفراهيدي) من ((أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به)) (3) .ولكن ((ليس في ما قاله نصّ على أن الحركات المختلفة التي تعرض لأواخر الكلمات في الأحوال الإعرابية المختلفة لها نفس الصفة إذا توسّطت الأبنية)) (4) . سُئل (قطرب) مرّةً : ((فهلا لزموا حركة واحدة ؟ فقال : ((لو فعلوا ذلك لضيّقوا على أنفسهم ، فأرادوا الاتساع في الحركة وألا يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة))(5) . فهو يعزُ كلُّ ما يتعلق بالحركات الاعرابية إلى التوسيع على المتكلم في نطقه والتخفيف عليه وإعطائه فرصة الاختيار بين عدد من الحركات ، فلا يقتصر على حركة واحدة ، وتكون أمامه فرصة الاختيار والمراوحة بين الحركة والسكون إذ ان العرب ينتقلون من السكون إلى الحركة ، فيقول : ((ألا تراهم بَنوا كلامهم على متحرّك وساكن ومتحركين وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت ، ولا بين أربعة أحرف متحرّكة ، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون ، وفي كثرة الحروف المتحرّكة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم ، فجعلوا الحركة عقب الإسكان)) (6) .ويعقّب (الدكتور. خليل أحمد عمايرة) على هذا الأمر فيقول : ((فالحركات كما يبدو لها وظيفة صوتية ليس غير وهذا أمر يرفضه واقع الاستعمال اللغوي ، فالحركات تحمل قيماً خلافية ودلالات لا يتّضح المعنى بغيرها ، ولو كان الأمر - كما يرى

(قطرب)- للتخفيف في الوصل عند الكلام ، فتمنع الحركات المتكلم من الابطاء وتكبح جماحه عند السرعة ، لكانت هناك حركة واحدة في كثير من الأساليب في مثل :

الأسدَ

المروءةَ

نحن العربَ . . .

كم كتاباً . . .

لا تأكل سمكاً وتشربَ . . . .

ولما كانت هناك حاجة إلى أن تُنطق بالضمة أو الكسرة في تمييز (كم) الخبرية وأخرى بالفتحة ، فتشير الفتحة إلى معنى يختلف عن المعنى السابق ، وقد يترتب على هذا الفهم تصرّف سلوكي يقوم به المخاطب أو السامع)) (7) .وهناك من ردَّ على قطرب معارضاً ان : ((لو كان كما ذكر لجاز جرّ الفاعل مرّة ورفعه أخرى ونصبه ، وجاز نصب المضاف إليه لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكوناً يعتدل بها الكلام ، أو أيّ حركةٍ أتى بها المتكلم أجزأته فهو مخيّر في ذلك وهذا فساد للكلام ، وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم . . . واحتجوا أيضاً لما ذكره (قطرب) : ((من اتفاق الإعراب واختلاف المعاني ، واختلاف الإعراب واتفاق المعاني في الأسماء)) (8) .ولابن جنّي رأيٌ يقترب من رأي (قطرب) فهو يرى ان المتكلم هو الذي يحدث الأثر على أواخر الكلمات في الجملة بقوله : ((فأما في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره)) (9) .ولكنه لم يثبت على هذا الرأي وربَّما لم يكن عنده نقطة رئيسة في تفكيره اللغوي لأنه عند التطبيق أخذ بفكرة العامل النحوي . . . .((ونراه يقصد به أن المنفذ لوضع الحركة الاعرابية على أواخر الكلم في الجملة هو المتكلم طبقاً لما جاء عن العرب في لغتهم قياساً عليها ولو كان ابن جنّي يقصد بالعامل المتكلم المعنى المطلق لهذه العبارة لكان يدعو إلى فوضى اللغة ولا نرى ابن جنّي هو العالم الفذّ صاحب الحسن اللغوي والقدرة الفائقة والبراعة العالية في تصنيفه اللغة وخصائصها يدعو إلى شيء من هذا)) (10) وهذا ((يتنافى مع الطابع الاجتماعي للغة ولو ترك لكلّ متكلم أن يرفع أو ينصب أو يجر كما يشاء لما استطاع النحاة أن يدرسوا لغة العرب،لأن العرب والحالة هذه ما كانوا يستطيعون ادّعاء وحدة اللغة واللغة ظاهرة اجتماعية وان لها شروطاً في الصياغة لابدّ أن يراعيها الفرد)) (11) .ويذهب ابن مضاء القرطبي مذهب قرطب في كتابه (الرّد على النحاة) قائلاً :((قصدي في هذا الكتاب . . . . أن أحذف من النحو على ما أجمعوا على الخطأ فيه فمن ذلك ادّعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظيّ ، وان الرفع منها يكون بعاملٍ لفظيّ وبعامل ومعنويّ وعبّروا عن ذلك بعباراتٍ توهم أن قولنا : ((ضرب زيدٌ عمراً))، ان الرفع الذي في (زيد) والنصب الذي في (عمرو) إنما أحدثه (ضرب)، ألا ترى أن سيبويه (رحمه الله) قال في صدر كتابه : ((وإنما ذكرتُ ثمانية مجار، لأفرّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل ، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ، وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه، لغير شيءٍ أحدث ذلك فيه)) (12) ، فظاهرٌ هذا أن العامل أحدث الإعراب، وذلك بيّن الفساد)) (13) .

ثم مضى يدعم رأيه بما قاله ابن جنّي من أن ((العمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره)) (14) فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال ثم زاد تأكيداً بقوله :

لا لشيء غيره ، وهذا قول المعتزلة ، وأما مذهب أهل الحقّ فان هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى . وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية ثم يضيف قائلاً : وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل لا بألفاظها ولا معانيها لأنها لا تفعل بإرادةٍ ولا طبع (15) .

ويردّ الدكتور . (تمّام حسّان) على (ابن مضاء) في قوله : ((وأما ان الله سبحانه وتعالى هو العامل بقوله : ((فلستُ أدري لِمَ اختلف عمله سبحانه وتعالى في ما بعد (ما) في الحجاز عن عمله جلّ شأنه في (ما) بعدها في ديار بني تميم على ساحل الخليج وهل كان هذا الاختلاف لعلةٍ غائبةٍ يعلمها الله سبحانه أم كان له حكمة يمكن لأصحاب الكلام أن يقدّروها في ضوء منطق أرسطو ؟)) (16) .

ويرى (عبد الهادي الفضلي) : ((أن ابن مضاء اعتمد التوهّم لبناء النقد الذي وجهه للعامل والتوهّم أمر مرفوض علميّاً ومنهجيّاً)) (17) . و ((إذا كان ابن مضاء قد ألغى العامل النحويّ فقد فرض عاملاً آخر لا تجيزه الدراسات الحديثة لأن المتكلم لا يرفع ولا ينصب بنفسه وإنما بحسب القواعد (18) . فاللغة مضبوطة لا تقبل العبث في ظواهرها الأصل . والحركة الاعرابية ظاهرة لغويّة رئيسة في اللغة ، وجب أن تراعى كما كانت تنطق بها العرب وكما جاء في الاستقراء الثابت المتواتر . والذي نراه أن نصّ ابن مضاء الذي اعتمد فيه على رأي ابن جنّي يمكن أن يذهب به إلى أن المتكلم - في الحقيقة- لا يرفع ولا ينصب ويجزم ويجرّ من غير قيدٍ أو قانون وإنما في نيته ومكنون نفسه وعقله يعرف أنه يريد معنىً معيناً فينطق بالكلمة التي تؤدّي هذا المعنى ثم يعطيها الحركة المناسبة لها بناءً على استقرار لغة العرب . . إذ لو كان ابن مضاء يرفض كلّ ما جاء عن النحاة وعاملهم لما أخذ بالعلل الأول ورفض الثواني والثوالث . فالنوعان الثاني والثالث فلسفيان بعيدان عن التعليل الوصفي للظواهر اللغوية (19) وذلك بقوله : ((مما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث وذلك مثل سؤال السائل عن زيد في قولنا : ((قام زيد)) لِمَ رفع زيد؟ فيقال : لأنه فاعل مرفوع ، فيقول : ولِمَ رفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له : كذا نطقت به العرب ، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر))(20) .

تأثر (إبراهيم مصطفى) وهو من المحدثين في رأي (ابن جنّي) في قوله : بأن العالم هو المتكلم ، وتأثر في رأي (ابن مضاء) في رفض العلل . ويتجلى هذا التأثير في تعليقه على منهج النحاة في فكرة العامل بقوله : ((رأوا الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدّل بتبدّل التركيب على نظام فيه شيء من الاضطراد . فقالوا : عرض حادث لابدَّ له من محدث . وأثر لابدَّ له من مؤثر ، ولم يقبلوا أن يكون المتكلم محدثاً هذا الأثر . لأنه ليس حرّاً فيه يحدثه متى شاء ، وطلبوا لهذا الأثر عاملاً مقتضياً وعلة موجبة ، وبحثوا عنها في الكلام فعددوا هذه العوامل ورسموا قوانينها)) (21) . وقد أخذ (إبراهيم مصطفى) يبحث عن المعاني التي ترتبط بها الحركات فجعل الضمة علماً للإسناد ودليلاً على أن الكلمة المرفوعة يراد ان يسند إليها ويتحدّث عنها . أمّا الكسرة فإنها علم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة كما في : ((كتاب محمّد)) و ((كتابٌ لمحمّد وذلك بقوله : ((أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يُراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك فهي بمثابة السكون في لغة العامّة)) (22) . فمعاني الإعراب عنده هي ((الإسناد والاضافة ، والعلامات الدالة على هذه المعاني هي الضمة والكسرة فقط ، وهما ليستا بقية من مقطع ولا أثراً لعامل من اللفظ بل هما من عمل المتكلم ليدلّ بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام)) (23) .

وتحدّث (يوهان فك)) في كلامه على وجود الإعراب جاعلاً الحركات اعلاماً للمعاني الاعرابية وذلك بقوله : ((أما ان أقدم أثر من آثار النثر العربي وهو القرآن قد حافظ أيضاً على غاية التصرُّف الاعرابي فهذا أمر وان لم يكن من الوضوح والجلاء بدرجة الشعر الذي لا تترك أساليب العروض والقافية مجالاً للشك في إعراب كلماته ، إلا أن مواقع كلام الله الاختيارية لا تترك أثراً للشك فيه كذلك . . .ففي سورة فاطر ، آية (28) : [إنما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ] وسورة التوبة آية (7) : [ان الله بريء من المشركين ورسوله] . ومن سورة البقرة آية (24) : [وإذا ابتلى إبراهيم ربُّه] . ومن سورة النساء آية (8) : [وإذا حضر القسمة أولوا القربى] . فمثل مواقع الكلمات في هذه الآيات كالاستعمال اللاتيني : ((الأمُّ تحبُّ البنتَ)) لا يمكن أن يكون إلاّ في لغة لا يزال فيها الإعراب حياً)) (24) . فالاستشهاد بقوله تعالى في هذه الآيات للتدليل على أن الإعراب هنا مقصود ولا أثر للشك فيه يدلّ الزاماً على أن (الفتحة) في (إبراهيم) وفي (الله) إنما هي علم المفعولية وان (الضمة) في (ربه) وفي (العلماء) إنما هي علم الفاعلية لأنه لو لم يكن كذلك لما كان هناك ما يرجّح اختيار الفتحة والضمة على غيرهما .

أما الدكتور. (مهدي المخزومي) فقد تبنّى منهج أستاذه في كتابيه (في النحو العربي : نقد وتوجيه) و (في النحو العربي : قواعد وتطبيق) في قوله : ((وقد اعتدّتْ اللغة العربية بالضمة والكسرة اعتداداً خاصاً فجعلت (الضمة) علماً للإسناد ، و (الكسرة) علماً للإضافة ، أما (الفتحة) فعلم لما ليس بإسناد ولا إضافة ويندرج فيه موضوعات كثيرة يتميّز بعضها من بعض بما تؤديه الكلمة المنصوبة من وظيفة لغويّة)) (25) .

ويقول في موضع آخر : ((والقول بأن (الضمة) علم الإسناد لا يشير بحالٍ إلى العامل ولا يزعم وجوده . والواقع أن (الضمة) ليست أثراً لعاملٍ لفظيّ ولا معنويّ وإنما هي مظهر من مظاهر العربية في توزيع الوظائف اللغويّة أو القيم النحوية)) (26) .

ولعلّ أبرز الأمثلة التي تظهر احتذاء الدكتور . (المخزومي) أثر أستاذه قوله : ((ليست الفتحة)) علماً لشيء خاص ولكنها علم على كون الكلمة خارجة عن نطاق الإسناد أو الاضافة . . . و (الفتحة) هي الحركة الخفيفة المستحبة التي يهرع إليها العربيّ ما وجد إلى الخفة سبيلاً)) (27) .

وأعلن الدكتور . (إبراهيم أنيس) دعوته الجريئة محاولاً تفسير اختلاف الأحوال الإعرابية تفسيراً صوتياً ذاهباً إلى أن هذه الحركات إنما تعرض لأواخر الكلمات لوصل الكلمات بعضها ببعض محاكياً (قطرباً) في ما ذهب إليه قديماً ، ورأى : ((أن مفتاح السرّ في تفسير هذه الحركات هو ظاهرة الوقف وذهب إلى ((ان تحريك أواخر الكلمات كان صفة من صفات الوصل في الكلام ، شعراً أو نثراً ، فإذا وقف المتكلم أو اختتم جملته لم يحتج إلى تلك الحركات بل يقف على آخر كلمة من قوله بما يسمى السكون . كما يظهر الأصل في كلّ الكلمات أن تنتهي بهذا السكون . وان المتكلم لا يلجأ إلى تحريك الكلمات إلا لضرورة صوتية يتطلبها الوصل)) (28) .

ولما اعتزم تطبيق دعوته هذه آثر أن يتخذ من البحور الثلاثة (الطويل) و (البسيط) و (الكامل) وهي البحور الشائعة في الشعر العربي مجالاً للتطبيق واستشهد في ما استشهد بقول أبي ذؤيب الهذليّ :

أمِنَ المَنُون وَرَيْبِها تَتَوَجَّعُ ... والدَّهْرُ لَيس بمُعتِبٍ مَنْ يَجْزَعُ

البيت هو من البحر (الكامل) والقصيدة اشتملت على أكثر من (80) اسماً منوّناً . فيعتقد أن الحركات التي قبل نون تنوينها لا تخضع إلى أصول الإعراب عند النحاة بل إلى طبيعة الصوت ما يكتنفها من حركات أخرى . فلذلك يرجّح أن تكون (الكسرة) في آخر كلمة (مُعْتِبٍ) سببها الانسجام مع (الكسرة) التي قبلها في (تاء) هذه الكلمة . أما كلمة (شاحِباً) في البيت الثاني وهو :

قالَتْ أُميمةُ ما لجسمك شاحِباً ... منذُ ابتُذلتَ ، ومثلُ مالِكَ ينفَعُ

فيرجّح أن الكلمة قد نطق بها الشاعر (شاحِب) بكسر (الباء) لتنسجم مع الحركة قبلها .

أما الكلمات الخالية من التنوين في شعر (أبي ذؤيب) مثل (المنون) و (ريب) و(الدهر) في البيت الأول فقد حرّكت أواخرها لان نظام المقاطع قد تطلّب هذا : ففي كلمة (المَنُون) حرف مد + النون المشكلة بالسكون ومثل هذا لا يتأتى في وصل الكلام العربي ولذلك وجب تحريك النون هنا . . .(29) .

وردَّ الدكتور. (مهدي المخزومي) على رأي الدكتور. (إبراهيم أنيس) بقوله :

((إن وقوع الضمة في العين بعد (الكسرة) في (القاف) في قوله (لواقِعُ) ونحوه مما لا ينطبق عليه القانون الصوتي الذي استند إليه الدكتور. (إبراهيم) لأن العرب كما صرّح (الفرّاء) وغيره (يستثقلون) (كسرة) بعدها (ضمة) كما يستثقلون (ضمة) بعدها (كسرة)(30) فإذا لم تكن الحركات أعلاماً لمعاني قصد إليها المتكلم بل لم تُعد أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض فكيف يفسّر قوله تعالى من سورة (الطور) : [ان عذابَ ربِّك لواقِعُ ماله من دافع] مثلاً ؟ وكيف يطبّق مذهبه المشار إليه عليها ؟ وبماذا يعلل وجود (الضمة) بعد (القاف) المكسورة إذا وصلت الآيتان ولم يوقف على آخر الأولى منهما ؟

هذا مع أن كثيراً من الأمثلة التي رويت معربة سواء أكانت من القرآن أم من غير القرآن مم لا ينطبق . وعليه فان القول بأن الحركات إنما هي سد للحاجة إلى وصل الكلمات بعضها ببعض وأنها ليست اعلاماً للمعاني التي قصد إليها المتكلّم قولٌ لم يحالفه التوفيق)) (31) لأن في اللغات الأخرى (الاغريقية) و (السنسكريتية) ((ما هو أدقّ من هذه الحركات فقد اتخذ بعضها من اختلاف درجة الصوت وسيلة للتعبير عن المعاني الاعرابية المختلفة كما هي الحال في لغات الشرق الأقصى)) (32) . وهذا النوع من الإعراب الذي يعتمد على اختلاف درجة الصوت يسميه (فندريس) : ((بالاعراب الداخلي)) (33) .

وقد فطن الدكتور. (إبراهيم أنيس) إلى أن تحريك الأواخر موجود في الشعر قطعاً فراح يلتمس مخرجاً ينجو به من التناقض . فذهب إلى أن معظم الكلمات في الشعر محرّكة الأواخر لأن سقوط الحركات من أواخر الكلمات قد يفسد الموسيقى الشعرية . . . وربّما أن أواخر الكلمات في الكلام المنثور من خطب ورسائل كانت تحرّك في غالب الأحيان لا لدلالة هذه الحركات على الفاعلية والمفعولية وإنما نظام المقاطع قد اقتضى هذا . . .، وعثر على امثلةٍ من الشواهد والقراءات يؤيّد ظاهرها ما ذهب إليه وذلك في قول امرئ القيس :

اليـــومَ أشـــرَبْ غيـــر مـــستحقِبٍ إثمـــاً مـــن الله ولا واغِـــل

وقول الشاعر :

أحـــاولُ أن تعلـــمْ بهـــا فتردُّهـــا فتتركهـــا ثِقـــلاً علـــيَّ كمـــا هيـــا

وقراءة (أبي عمرو بن العلاء) : ((ان الله يأمرُكم أن تذبحوا بقرةً)) بجزم (يأمرْكم) . قائلاً في ذلك : ((ولعلَّ الذي دعا بعض النحاة الكوفيين أن يقولوا : انه يجوز الجزم بـ (أنْ) وبـ (لن) أنهم سمعوا شواهد فيها من الفعل المضارع غير محرّك الآخر ، لعدم ضرورة هذه الحركة ، لان نظام المقاطع لم يتطلب مثل هذه الحركة (34) . . . أما ما عرض له من أن الفارق بين الفاعل والمفعول إنما هو محله من الجملة لا الحركة فهو مبنيٌ على افتراض أن اللغة العربية لم تستخدم الحركات علامات للمعاني الاعرابية ، ولا شك أن اللغة لم تتخذ من الحركات اعلاماً لتلك المعاني فهي مضطرة إلى أن تلتمس طريقاً آخر للتمييز بينها ، وتوصّل الدكتور إلى أن تلك الطريقة هي التزامها وضع الفاعل في موضع والمفعول في موضع آخر من الجملة في أغلب الأحيان)) (35) .

ويمكن أن يكون ((الموضع من الجملة في تأليفها فارقاً بين الفاعل والمفعول من اللهجات الحديثة صحيح لا شك فيه . ولكن اللهجات إنما لجأت إلى الأخذ به لأنها فقدت تلك العلامات الأولى التي كانت تقوم بوظيفة التمييز بين المعاني الاعرابية المختلفة)) (36) ، وذلك لأن ((موقع الصوت في الكلمة يعرّضه لكثير من صنوف التطوّر والانحراف وأكثر ما يكون ذلك في الأصوات الواقعة في أواخر الكلمات ، سواء أكانت أصوات لين أم أصوات ساكنة . أما أصوات اللين فقد لوحظ ان وقوعها في آخر الكلمة يجعلها في الغالب عرضة للسقوط ويؤدّي أحياناً إلى تحويلها إلى أصوات أخرى فمن ذلك ما حدث في العربية بصدد أصوات اللين القصيرة المسماة بالحركات وهي الفتحة والكسرة والضمة التي تلحق أواخر الكلمات العربية ففي جميع اللهجات العامية المتشعبة عن العربية - (عاميات مصر والعراق والشام وفلسطين والحجاز واليمن والمغرب . . .الخ - قد انقرضت هذه الأصوات جميعها سواء ذلك ما كان منها علامة إعراب أو ما كان منها حركة بناء . فيُنطق الآن في هذه اللهجات بجميع الكلمات مسكنة الأواخر)) (37) .

لأنها ((خضعت لقانون من قوانين التطوّر الصوتي وهو ضعف الأصوات الأخيرة وانقراضها شيئاً فشيئاً)) (38) .

ومما يلاحظ على تلك الأمثلة التي تمسّك بها الدكتور. (إبراهيم أنيس) في تأييد رأيه كلها في الأفعال وليس فيها اسم واحد سكن آخره مما يدلّ على صدق ملاحظة القدماء في جعل الرفع والنصب علمين للفاعل والمفعولية في الأسماء خاصة دون الأفعال . وان هناك قوانين صوتية استندوا في الكلام إليها ، فقد قرر (الفرّاء) أن الجزم في قراءة بعضهم : ((أنلزمُكموها)) أو في قراءة : ((لا يحزنْهم)) وقول الشاعر :

ونـــــاع يُخَبِّرنـــــا بمَهْلـــكِ سَـــيِّدٍ تُقطّـــعُ مِـــنْ وَجْـــدٍ عليـــه الأنامِـــلُ

يرجع إلى استثقال العرب (ضمتين) متواليتين ، و (كسرة) بعدها ضمة (39) .

ففي قوله : ((أنلزمكموها))العرب تسكّن (الميم) التي من اللزوم ذلك ان الحركات قد توالت ، فسكّنت (الميم) لحركتها وحركتين بعدها ، وإنها مرفوعة ، فلو كانت منصوبة لم يُستثقل فتخفف ، وإنما يستثقلون (كسرة) بعدها (ضمة) أو (ضمة) بعدها (كسرة) أو (كسرتين) متواليتين أو (ضمتين) متواليتين ، فأمّا (الضمّتان) فقوله : ((لا يحزُنهم)) جزموا (النون) لأن قبلها (ضمّة) فخفّف ، وأما (الضمة) و (الكسرة) فمثل قول الشاعر : ((يُخَبِّرُنا)) في البيت الشعري السابق . وأما قوله في (الكسرتين) :

((إذا اعْوَ جَجْنَ قلتُ صاحِبْ قوّم))

يريد : صاحبي . فانما يُستثقل (الضمّ) و (الكسر) لان مخرجيهما موءنة على اللّسان والشفتين . . . .(40) .

أما الدكتور. (تمّام حسّان) فقد تأثر بفكرة التعليق وهو المصطلح الرئيس في نظرية النظم عند (عبد القاهر الجرجاني) في كتابه (دلائل الإعجاز) فيرى أن ((فهم التعليق على وجهه كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية ، لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسّر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعًا في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية)) (41) .

وكان الدكتور. (تمّام حسّان) قد رفض فكرة العامل في عملٍ سابق له بقوله :

((الحقيقة ان لا عامل ، ان وضع اللغة يجعلها منظّمة من الأجهزة ، كلّ جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى ، ويتكوّن من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية . فكلّ طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة ، فإذا كان الفاعل مرفوعاً في النحو فلأنّ العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع دون ما سبب منطقي واضح ، وكان من الجائز جدّاً أن يكون الفاعل منصوباً والمفعول به مرفوعاً لو ان المصادقة العرفية لم تجر على النحو الذي جرت عليه))(42) .

ويرى أن في الجملة عدداً من القرائن هي التي تعمل على نقل المعنى الدلالي بين المتكلم والسامع ، وهذه القرائن تقع في ثلاثة أطر . هي : قرائن مادية وعقلية وقرائن التعليق .

ويقسّم القرائن العقلية إلى ذهنية ومنطقية ، وقرائن التعليق إلى مقالية وحالية ، والمقالية إلى معنوية ولفظية ، وتضم المعنوية الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية والمخالفة . وأما اللفظية فتضم الإعراب والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداة والتنغيم . ولكلّ هذه القرائن علاقات سياقية صغرى أو كبرى بحسب القسم الذي هي منه (43) .

ويشير إلى ((أن تظافر هذه القرائن يغني عن القول بفكرة العامل النحوي الذي جاء به النحاة ، أنه جاء لتوضيح قرينة لفظية واحدة)) (44) .

ويرد الدكتور. (خليل أحمد عمايرة) على هذا الرأي ويصفه بأنه ((عاجز عن تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية فتأتي فكرة القرائن لتوزّع اهتمامها بالقسطاس بين القرائن اللفظية والمعنوية لتوصل إلى وضوح المعنى وأمن اللبس وتنفي التفسير الظنّي والمنطقي لظواهر السياق)) (45) .

وعلى الرغم من الجهد الكبير الذي بذله الدكتور. (تمّام حسّان) في عرض نظريته فإنّ طابع المبالغة في التفسير ورصف عدد كبير من العلاقات والمصطلحات إنما يعقد أمام المتعلّم فهم عناصر التركيب وصلتها ببعضها . وحينذاك تكون الطريقة التي اعتمدها النحويون القدماء القائمة على أساس العامل هي طريقة مثلى في تعليم النحو والإعراب .

وطبّق الدكتور. (خليل أحمد عمايرة) نظرية (جومسكي) العالم الأمريكي بفهم وصفي خاص . ويقوم رأيه على : ان الجمل نوعان ، توليدية وتحويلية . والتوليدية غرضها الإخبار . أما التحويلية فتنقل المعنى الإخباري إلى معنىً جديد . ويكون التحويل عن طريق :

1- الترتيب ، 2- الزيادة ، 3- الحذف ،-الحركة الإعرابية وهي نوعان ؛ 1- ما جاء اقتضاءً لعنصر تحويلي كحركة اسم (ان) وخبرها وغيرهما، 2- ان تكون ذات قيمة دلالية كبيرة بوصفها عنصراً تحويلياً بنقل الجملة الخبرية إلى تحويلية كالتحذير والإغراء والاختصاص والمنصوب على المعية وتمييز (كم) الاستفهامية محوّلاً عن حركة (الجرّ) بعد (كم) الخبرية (46) فلا أثر للعامل ، ولا حاجة لتقدير عامل . . . وان الحركة الاعرابية شأنها شأن أي (فونيم) في الكلمة له قيمة وأثر في الإفصاح والإبانة عن ما في النفس من معنىً فيكون تغيّرها محققاً لما في نفس المتكلم من معنى يريد الإبانة عنه . فإذا قال المتكلم :

الأسدُ (بالضمة) فان السامع يدرك أنه قد أراد نقل خبر ليس غير ، ولكنه ان قال : الأسدَ (بالفتحة) فان المعنى يتغيّر إلى معنى التحذير الذي هو في ذهن المتكلم ويريد إبانته .

فالتغيير في الحركة هو نتيجة للتغيير في المعنى . . .وليست الحركة نتيجة لأثر عامل كما يرى النحاة (47) .

5- التنغيم وفيه يفرّق الدكتور. (عمايرة) بين النبر الصوتي الذي لا تعيره العربية اهتماماً . . . لأنه لا يقوم بأيّ دور في نقل المبنى الصرفي إلى مبنىً صرفيّ آخر أو من باب إلى باب صرفي آخر ، والنبر الدلالي الذي يرى أن العربية تشارك في الاعتماد عليه لأنه يمثل عنصراً تحويلياً رئيساً ينقل الجملة التوليدية من معنى الإخبار إلى جملة تحويلية (اسمية أو فعلية) فيها معنى الاستمرار أو التقرير أو واو التعجب أو التهكم والسخرية . . . .

وأخيراً ان الدكتور. (عمايرة) يرى : ان وجود الحركات الاعرابية على أواخر الكلم إذا لم تكن عنصراً تحويلاً فهي اقتضاء لقياس لغوي جاء عن العرب الأوائل ، ورصد النحاة القدماء لها أبواباً نحوية أعطوا لكلّ باب نحويّ حالة إعرابية ولها حركة معينة ، وقد تتغير الحركة الإعرابية اقتضاءً لعنصر من عناصر التحويل (48) .

بعد هذا العرض السريع لآراء القدماء والمحدثين التي نتجت عن الرأي المستطرف الذي جاء به (قطرب) أرى صحة ما ذهب اليه من الناحية الصوتية، لأنه يحقق التوازن بين السكون والحركة في النطق العربي إلا انه لا يُعوّل عليه من الناحية النحويّة، لأننا مع

النحويين القدماء الذين كانوا يميلون إلى كون القاعدة مضطردة لفهم القرآن الكريم وفهم النصوص الأخرى بشكل يحفظ للغة هدفها ومرماها .

الهوامش

(1) هو محمّد بن المستنير النحوي اللغوي الذي أخذ النحو عن (يونس بن حبيب) و (سيبويه) ، وكان حافظاً للغة كثير النوادر والغريب ، توفي 206 هـ . ينظر ، مراتب النحويين /22 ، وينظر (مثلثات قطرب) / 9 .
(2) الإيضاح في علل النحو / 70 ، والاشباه والنظائر في النحو ، 107/1 .
(3) الكتاب ، 315/1 . طبعة بولاق .
(4) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو / 243 .
(5) الإيضاح في علل النحو / 71 .
(6) م ، ن / 71 . والأشباه والنظائر في النحو ، 1/ 108 .
(7) العامل النحوي بين مؤيّديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي / 66.
(8) الإيضاح في علل النحو /71 والأشباه والنظائر في النحو ، 108/1 – 109 .
(9) الخصائص ، 1/ 109 – 110 .
(10) العامل النحوي بين مؤيّديه ومعارضيه / 67 .
(11) اللغة بين المعيارية والوصفية / 49 .
(12) الكتاب ، 13/1 . تحقيق عبد السلام هارون / بيروت .
(13) الردّ على النّحاة / 85 – 86 .
(14) الخصائص 1/ 109 – 110 .
(15) الردّ على النّحاة / 86 – 87 .
(16) اللغة بين المعيارية والوصفية / 49 .
(17) دراسات في الإعراب / 54 – 55 .
(18) مناهج البحث في اللغة /23 .
(19) ينظر ، العامل النحوي بين مؤيّديه ومعارضيه / 71 – 72 .
(20) الردّ على النّحاة / 151 .
(21) أحياء النحو / 31 .
(22) م، ن / 50 .
(23) م ، ن / 50 .
(24) العربية / 3 .
(25) في النحو العربي ، نقد وتوجيه / 67 .
(26) م ، ن / 70 .
(27) م ، ن / 76 .
(28) من أسرار اللغة / 208 . وينظر / 249 .
(29) ينظر م ، ن ، 250 .
(30) معاني القرآن ، ورقة 76 مخطوط بدار الكتب المصرية .
(31) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، 251 .
(32) اللغة 109 .
(33) م ، ن ، 108 .
(34) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، 254 .
(35) فقه اللغة 132 – 133 .
(36) م ، ن ، 132 .
(37) من أسرار اللغة ، 247 - 248 .
(38) كان القدماء قد لمحوا هذا أيضاً فقد كان قطرب أو من كان يرى رأيه ، يردّ على مخالفيه بان الفاعلية والمفعولية تُدرك بالمعنى لأن الأسماء المقصورة لا يظهر فيها حركات الإعراب ومعانيها مدركة ينظر/ المسائل الخلافية لأبي البقاء العكبري ص3 . مخطوط بدار الكتب المصري رقمها 28 ش .
(39) معاني الفرّاء ورقة 72 .
(40) معاني القرآن ، الورقة ، 76 .
(41) اللغة العربية معناها ومبناها ، 189 .
(42) اللغة بين المعيارية والوصفية ، 51 .
(43) ينظر ، اللغة العربية معناها ومبناها ، 194 – 195 .
(44) م ، ن ، 231 .

(45) العامل النحوي بين مؤيّديه ومعارضيه ، 85 .
(46) ينظر/ م،ن بين مؤيديه ومعارضيه ، 85 – 93 .
(47) ينظر / في نحو اللغة وتراكيبها ، 156 – 157 .
(48) ينظر/ العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ، 85 – 93 .

فهرس المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم .
2- أحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، لجنة التأليف والنشر والترجمة ، القاهرة ، 1937 .
3- الأشباه والنظائر في النحو ، السيوطي ، تحقيق ، فائز ترحيني ،ط1 ، دار الكتاب العربي ، 1984 .
4- الإيضاح في علل النحو ، الزجّاجي ، تحقيق مازن المبارك ، مكتبة دار العروبة ، 1959 .
5- الخصائص . ابن جنّي ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، ب . ت .
6- دراسات في الإعراب ، عبد الهادي الفضلي ، تهامة السعودية ، 1984 .
7- الردّ على النحاة ، ابن مضاء القرطبي ، ط1 ، دار الفكر العربي ، ب. ت .
8- العامل النحوي بين مؤيّديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي ، د. خليل أحمد عمايرة ، جامعة اليرموك ، ب . ت .
9- العربية ، يوهان فك ، ترجمة عبد الحليم النجار ، ب . م و ب.ت .
10- فقه اللغة ، د. علي عبد الواحد وافي ، ط6 ، لجنة البيان العربي ، 1968 .
11- في النحو العربي نقد وتوجيه ، د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي ، المكتبة المصرية ، صيدا ، بيروت ، 1964 .
12- في نحو اللغة وتراكيبها ، د . خليل أحمد عمايرة ، عالم المعرفة ، جدّة ، 1984 .
13- الكتاب ، سيبويه ، ط بولاق ، مصر ، 1966 ، وطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، 1975 .
14- اللغة - فندريس ، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصّاص،مكتبة الانجلو المصرية،ب ت .
15- اللغة بين المعيارية والوصفية ، د. تمّام حسّان ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1958 .
16- اللغة العربية معناها ومبناها ، د . تمّام حسّان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1973 .
17- مثلثات قطرب ، إبراهيم الأزهري ، ط1 ، دار الفتح للطباعة والنشر ، بيروت ، ط1 ، 1984 .
18- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، د. مهدي المخزومي ط2 ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، 1958 .
19- مراتب النحويين ، تحقيق ، محمد أبو الفضل إبراهيم / مكتبة النهضة ، ب . ت.
20- المسائل الخلافية ، أبو البقاء العكبري ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، رقمها 28 ش .
21- معاني القرآن ، الفرّاء ، مخطوط بدار الكتاب المصرية رقمها 10 ش .
22- من أسرار اللغة ، د. إبراهيم أنيس ، ط3 ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1966 .
23- مناهج البحث في اللغة ، تمام حسان ، دار الثقافة ، 1974 .